

بـلاغ

عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي اجتماعا يوم الاثنين 9 يونيو 2014 عقب اجتماعه مع السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر. وبعد نقاش عميق لمجريات هذا اللقاء وما خلص إليه من نتائج تخص بالأساس منهجية العمل المشترك بين النقابة والوزارة، والملف المطلي، وانسجاما مع آلية التواصل المستمر مع السيدات والسادة الأساتذة التي اعتمدها المكتب الوطني منذ تحمله المسؤولية فإنه يؤكد على ما يلي:

- بالنسبة لمنهجية العمل المشترك بين النقابة والوزارة، تم الاتفاق بين الطرفين على تحديد جدول أعمال واضح ومسبق بالإضافة إلى تحرير محضر متفق عليه لكل الاجتماعات المقبلة، وقد طبق هذا الإجراء على محضر اجتماع يوم 9 يونيو، كما تم الاتفاق على دورية الاجتماعات بين النقابة والوزارة بوثيرة اجتماع كل شهرين على الأقل؛
- بالنسبة للملف المطلي، ارتكز النقاش مع الوزارة على أرضية المذكرة التوضيحية التي بعثها المكتب الوطني إلى الوزارة في 4 ماي 2014. فبعد الوقوف عند جميع نقاط هذه المذكرة بجميع مستوياتها أكد السيد الوزير على استعداد الوزارة للعمل على إيجاد حلول منصفة لجميع القضايا الواردة في هذه المذكرة. وعليه فستتألف لجنة الملف المطلي المشتركة أشغالها يوم الخميس 26 يونيو للبحث في الصيغ الممكنة لتغيير مرسوم 11 يوليوز 2011، قصد معالجة حالات الاستثناء الخاصة بحملة الدكتوراه الفرنسية، واحتساب مدة الخدمة المدنية في إطار استرجاع الأقدمية الاعتبارية، والبحث كذلك في مسألة الأساتذة حاملي دكتوراه الدولة والذين تم توظيفهم كأساتذة محاضرين قبل 1997، ومسألة أساتذة التعليم الثانوي التأهيلي حاملي دبلوم الدراسات العليا قبل 1997؛
- أن هذا الاجتماع كان فرصة لتدقيق الأمور المتعلقة بالمرسومين والقرارين الخاصين بترقية الأساتذة الباحثين من إطار أستاذ مؤهل إلى إطار أستاذ التعليم العالي والدرجة الاستثنائية في إطار أستاذ التعليم العالي. حيث أكد المكتب الوطني في هذا الصدد على ضرورة المعالجة الشمولية لقضية انحباس المسار المهني لأساتذة التعليم العالي من درجة ج، وسيجتمع المكتب الوطني مع الوزارة بخصوص هذين الملفين يوم الخميس 10 يوليوز 2014 قصد دراسة وتحديد المعايير ذات الصلة؛
- أن هذا اللقاء شكل كذلك فرصة لبداية حل للمشاكل العالقة والخاصة بالملف المطلي والعمل على إنهاء كل قضايا الحيف الذي لحق مسار وأقدمية مجموعة من الأساتذة الباحثين؛
- أن حل مضامين الملف المطلي الوارد في المذكرة التوضيحية سيسمح للمكتب الوطني بالانكباب على القضايا الكبرى الخاصة بالقانون 01.00 والنظام الأساسي للأساتذة الباحثين والدفاع عن الجامعة العمومية.

المكتب الوطني

